

جدول (١٩) : إجمالي الدين العام الخارجي

(مليون دولار)

يونيو-١١	يونيو-١٢	يونيو-١٣	يونيو-١٤	يونيو-١٥	يونيو-١٦	يونيو-١٧	يونيو-١٨*
٣٤,٩٠٦	٣٤,٣٨٥	٤٣,٢٣٣	٤٦,٠٦٧	٤٨,٠٦٣	٥٥,٧٦٤	٧٩,٠٣٣ ^{١/٧/}	٩٢,٦٤٤
(٣.٦)	(١.٥)	(٢٥.٧)	(٦.٦)	(٤.٣)	(١٦.٠)	(٤١.٧)	(١٧.٢)
٢٧,٠٩٢	٢٥,٥٩٤	٢٨,٤٩٠	٢٩,٠٥٤	٢٥,٧٠٧	٢٤,٤٣٧	٣٤,٨٧٥	٤٧,٦٤٩
(٣.٢)	(٥.٥)	(١١.٣)	(٢.٠)	(١١.٥)	(٤.٩)	(٤٢.٧)	(٣٦.٦)
٢,٨٢١	٢,٩٠١	٥,١٥٩	٦,٠٨٥	٤,٩٣٨	٣,٤٩٣	٨,٩٨٥	١٤,٢٧٨
٢٤,٢٧١	٢٢,٦٩٤	٢٣,٣٣١	٢٢,٩٦٩	٢٠,٧٧٠	٢٠,٩٤٤	٢٥,٨٩٠	٣٣,٣٧١
٧,٨١٤	٨,٧٩٠	١٤,٧٤٤	١٧,٠١٣	٢٢,٣٥٦	٣١,٣٢٨	٤٤,١٥٨	٤٤,٩٩٥
(٥.٠)	(١٢.٥)	(٦٧.٧)	(١٥.٤)	(٣١.٤)	(٤٠.١)	(٤١.٠)	(١.٩)
١,٥٠٠	٢,٦١٢	٩,٠٦٤	١١,٠٠٥	١٦,٣١٨	٢٢,١٧٤	٣٠,٣٢٤	٢٦,٥٦٠
١,٧٢٥	١,٦٢٤	١,٦٠٠	١,٥٤٤	٢,٣٨٧	٣,٩٦٣	٤,٠٩٦	٦,٠٤٧
٤,٥٨٩	٤,٥٥٤	٤,٠٨٠	٤,٤٦٤	٣,٦٥١	٥,١٩١	٩,٧٣٨	١٢,٣٨٨
ملاحظات							
١٥.٢	١٢.٤	١٦.٣	١٥.٥	١٥.٠	١٨.٣	٤١.١	٣٧.٢ ^{٧/}
١١.٨	٩.٢	١٠.٧	٩.٧	٨.٠	٨.٠	١٨.١	١٩.١
٣.٤	٣.٢	٥.٦	٥.٧	٧.٠	١٠.٣	٢٢.٩	١٨.١
٧١.٤	٧٥.٢	٨٨.٢	١٠٦.٠	١٠٩.١	١٦٠.٣	٢١٢.٩	١٩٥.٨
٢٢.٤	٢٥.٦	٣٤.١	٣٦.٩	٤٦.٥	٥٦.٢	٥٥.٩	٤٨.٦
٧.٩	٨.٥	١٦.٣	٧.٩	٥.٤	١٢.٦	١٥.٥	١٣.٣
١٠.٤	١٨.٧	٤٧.٢	٢١.٩	١٢.٨	٤٠.٠	٣٩.٢	٢٧.٨
٠.١	٠.١٥	٠.٠٤	٠.٠٢	٠.٠٥	٠.٣٥	٠.٢٠	٠.٥٠
٤.٥	٤.٥	٤.٥	٤.٣	٨.٥	٩.٨	١٢.٣	١٧.٧
٥.٧	٦.٣	٦.٣	٧.٤	١٢.٧	١٤.٦	١٩.٧	٢٨.٠
٤١٣.٦	٣٨٧.٧	٤٧٥.٣	٥٠٦.٤	٥١٣.٥	٥٧٣.١	٧٥٤.١	٨٨٣.٩

المصدر: وزارة المالية والبنك المركزي المصري

* بيان مبدئي.

١/ شهد الدين الخارجي خلال السنة الأخيرة زيادة تقدر بنحو ٢٣.٣ مليار دولار، وذلك كنتيجة أساسية للإقراض عن طريق اصدار سندات دولارية بقيمة ٧ مليار دولار، وجزء من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة ٢.٧٥ مليار دولار، وقرض من البنك الدولي بقيمة ٢ مليار دولار، قرض من بنك التنمية الأفريقي بقيمة ٠.٥ مليار دولار.

٢/ تجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضي ٢٠١٧، وذلك نقلاً عن البنك المركزي، حيث تم توزيعه ما بين سندات وديون خارجية لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وودائع وقرض من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى التزامات على جهات حكومية منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً لنادي باريس للدائنين.

٣/ طبقاً لتصنيف و منهجية البنك المركزي المصري، والذي يقوم بشطب مديونيات نادي باريس المباشرة وغير المباشرة المستحقة على الجهات الحكومية طبقاً لتواريخ إعادة الجدولة إلى العالم الخارجي، في حين تقوم الجهات الحكومية بشطب هذه المديونيات من سجلاتها فور سداد المقابل المحلي إلى البنك المركزي طبقاً لجدول السداد الأصلي (والذي يسبق تواريخ إعادة الجدولة).

٤/ قام البنك المركزي المصري بإعادة تسيب مبلغ ٤.٣ مليار دولار إلى المديونية الخارجية للقطاع الحكومي- دون تأثير على جملة الدين الخارجي- الا ان البنك المركزي لم يظهر هذا التعديل الا اعتباراً من شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨.

٥/ تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٤٤٤٠.٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٥٢٥٠.٩ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.

٦/ تم حساب الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام سعر الصرف الخاص بأخر المدة.

٧/ يمكن تفسير الانخفاض في إجمالي الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي في نهاية شهر يونيو ٢٠١٨ في ضوء عدد من العوامل أهمها: نمو القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي في العام المالي ١٧/١٨ عن العام المالي السابق من ناحية، والتباطؤ في نمو الدين العام الخارجي (مقيماً بالجنيه) في ضوء تحسن قيمة الجنيه أمام الدولار من ناحية أخرى.

٨/ جدير بالذكر أن الدين الخارجي في نهاية الربع يُحسب كنسبة من الصادرات السلعية والخدمية السنوية.